رأي القدس

غزة وتفجيرات سيناء

■ كشفت وزارة الداخلية المصرية في بيان رسمي اصدرته امس ان متشدداً ينتمي الى مجموعة تقف وراء تفجيرات المنتجعات السياحية في سيناء تلقى تدريباً على استعمال السلاح في المناطق الفلسطينية المحتلة، وخاصة قطاع غزة.

البيان جاء مفاجئاً بالنسبة الى توقيت صدوره، والنتائج التي يمكن ان تترتب عليه على صعيد العلاقات الفلسطينية ـ المصرية، وبين السلطات المصرية والجماعات الاسلامية الفلسطينية على وجه الخصوص.

فالعلاقة بين السلطات المصرية وحركة المقاومة الاسلامية «حماس» التي فازت في الانتخابات التشريعية وشكلت الحكومة ليست جيدة، ويجوز القول انها متوترة، وانعكس هذا التوتر بجلاء في «الاستقبال الفاتر» الذي حظي به محمود الزهار وزير الخارجية الفلسطيني من قبل نظيره المصري احمد ابو الغيط اثناء زيارته الاخيرة الى القاهرة، وهو اللقاء الذي تأجل عدة مرات.

بيانات الحكومات العربية الأمنية تفتقد الى الدقة في معظم الاحيان، وتصدر من أجل تحقيق اهداف سياسية، تماماً مثلها مثل اعترافات المتهمين المتلفزة التي تبثها هذه الحكومات بين الحين والآخر. ولهذا يصعب على المراقب أخذها بالجدية المطلوبة.

ومن غير المستبعد ان يكون المتورطون في تفجيرات سيناء هذه قد زاروا قطاع غزة وتدربوا هناك على حمل السلاح، ليس من أجل تنفيذ عمليات ضد السياح الابرياء في سيناء، وانما للمشاركة في هجمات ضد اهداف اسرائيلية، ولكن الايحاء بانهم تدربوا على حمل السلاح واعمال التفجير في قطاع غزة، وان زعيمهم تلقى التهاني من احدى الشخصيات الفلسطينية الاسلامية بعد تفجيرات شرم الشيخ، يحاول القاء الكرة في الملعب الفلسطيني، وتحميل الفلسطينيين، بطريقة مباشرة او غير مباشرة، مسؤولية هذه التفجيرات الدموية المدانة.

فبيان الحكومة المصرية هذا يصدر في وقت تواجه فيه المناطق الفلسطينية المحتلة حصاراً اقتصادياً خانقا، وتوقفا كاملا للمساعدات المالية، اسفرت جميعها عن تجويع للفلسطينيين واطفالهم.

ومن المؤكد ان هذا البيان سيؤدي الى تشديد هذا الحصار وتبريره، على اعتبار انه مفروض عقابا للفلسطينيين على انتخابهم حركة «حماس» «الارهابية» في نظر اسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي.

تدرب بعض المتورطين في تفجيرات سيناء في غزة او تلقيهم التهاني لا يجب ان يستخدم بهذه الطريقة وفي هذا التوقيت، وبما يزيد من حصار الشعب الفلسطيني ويضاعف من معاناته، وربما يفيد التذكير ان الرجل الثاني في تنظيم «القاعدة» الدكتور ايمن الظواهري مصري تدرب على حمل السلاح في قلب القاهرة، والحال نفسه بالنسبة الى محمد عاطف (ابو حفص المصري) وابو عبيدة البنشيري، والعشرات من امثالهم.

خلية سيناء ليست بحاجة الى الذهاب لقطاع غزة من أجل التدرب على حمل السلاح، والشيء نفسه يقال عن الجندي سليمان خاطر الذي اطلق النار على السياح الاسرائيليين في المنطقة نفسها بعد ان اهانوا كرامة مصر. فسيناء كانت دائما ممرا لتهريب السلاح وتدريب الفدائيين منذ الاحتلال البريطاني وانتهاء بالاحتلال الاسرائيلي.

الحكومة المصرية تريد ان تصدّر فشلها في وقف هذه الهجمات وعلاج اسبابها الحقيقية الى طرف خارجي، ووجدت في الفلسطينيين ضالتها.

ابناء سيناء اقدموا على ما اقدموا عليه بسبب تهميش السلطة لهم، واعتبارهم مواطنين من الدرجة العاشرة مشكوكا بولائهم، وفوق هذا وذاك عمليات التعذيب والاعتقال المهينة التي تعرضوا ويتعرضون لها حاليا على ايدي قوات امن ظالمة متغطرسة لا تعترف بابسط حقوق الانسان.

دور الاسلام الراديكالي في اسقاط مشروع بوش الامبراطوري

د. عصام نعمان *

■ يختلف العرب والمسلمون من جهة والرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش من جهة أخرى على توصيف سياسة كل منهما للآخر. العرب والمسلمون عموما، لاسيما القوى الرأديكالية في صفوفهم، يُطلقون على سياسة ادارة بوش، من حربها على «الارهاب» الى مشروع الشرق الأوسط الكبير، مصطلح المشروع الامبراطوري. بوش يُطلق على مقاومة العرب والمسلمين، شعوباً ومنظمات وقوى حية معادية لسياسته وسلوكيته، مصطلح الأسلام الراديكالي. المصطلحان غير دقيقين، لكن مدلولهما صريح وواضح. انه العداء السافر المتحوّل صداماً مكشوفاً وتصاعدا بينهما على مدى العالم كله.

في الصراع المحموم الدائر بين الطرفين، هل من سبيل الى وقف حرب أمريكا وحليفتها اسرائيل على العرب والمسلمين في فلسطين والعراق وأفغانستان، وتفادي حربها المحتملة ضد ايران؟

ثمة سياسيون وباحثون ومراقبون في أمريكا والعالم يعتقدون بأن لا مناص من استمرار الحرب حيث هي مستعرة، ومن اندلاعها ضد ايران وغيرها في المستقبل المنظور لأسباب اقتصادية وايديولوجية وأمنية وسياسية ضاغطة. في المقابل، ثمة سياسيون وباحثون ومراقبون في الداخل الأمريكي كما في خارجه يستبعدون استمرار الحرب الراهنة وتصاعدها لأسباب اقتصادية وسياسية ضاغطة أيضا. يشير هؤلاء الى حرب فيتنام قبل أكثر من خمسين عاماً التي تعاقب ثلاثةٌ رؤساء أمريكيين على تعهدها وادارتها، ومع ذلك اضطرت أمريكا أخيراً الى انهائها من دون أن تتمكن من تحقيق أغراضها.

الحقيقة ان قدرات الشعوب وقواها الحية على هزيمة المشروع الامبراطوري الأمريكي متوافرة، والاستفادة من تجارب الماضي القريب والبعيد ممكنة ومتاحة.

من مراجعة هذه التجارب يستبين للسياسي والباحث والمراقب الحصيف ان احباط مخطط أو سياسة أو مشروع أمريكي معين يصبح ممكنا بعدما تنتقل آثاره وأعباؤه السلبية الى الداخل الأمريكي، فتحفّز قوى الداخل على مساءلة الادارة الأمريكية ومحاسبتها ومن ثم مناهضتها في حال عدم تجاوبها مع مطالبها المُحَقة. أليس هذا ما حدث بالفعل خلال مسار حرب أمريكا في فيتنام، وأدى تاليا الى انسحابها الاضطراري منها؟

ما القضايا والتحديات، القائمة والمحتملة، التي من شأن تأجيج وقعها وفعاليتها انتقال آثارها وأعبائها الى الداخل الأمريكي، والاسهام في تفعيل مناهضته لادارة بوش؟

ثمة اجماع أو ما يقارب الاجماع في صفوف الباحثين والمراقبين على أن قضيتين راهنتين ساخنتين وثالثة متزايدة التأثير تسهم بقوة في زعزعة ثقة الرأي العام الأمريكي بادارة بوش وقد تفضي الى نزع ثقة الناخبين الأمريكيين من مرشحي الحزب الجمهوري الحاكم في الانتخابات النصفية مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل.

أولى القضايا الساخنة تعثّر حرب أمريكا في العراق وتماديها وبهاظة تكلفتها البشرية والمادية وانسداد أفقها. يقول دانيال ينكلوفيتش، رئيس مجلس ادارة مؤسسة «بابليك أجندة» للأبحاث والاستطلاع في مقالته المنشورة في مجلة «فورن افيرز» الأمريكية النافذة (عدد اذار/مارس ـ حزيران/يونيو 2006) ان الرأي العام الأمريكي بات، وفق آخر استطلاع للرأي أجرته مؤسسته خلال شهر كانون الثاني (يناير) الماضي، «اقل ثقة بقدرة واشنطن على انجاز أهدافها في العراق وأفغانستان، والقبض على الارهابيين، وحماية حدود الولايات المتحدة، والمحافظة على وظائف الأمريكيين، وأن تسعاً وخمسين في المئة من أولئك الذين جرى استطلاع رأيهم قالوا انهم يعتقدون بأن علاقات الولايات المتحدة مع بقية دول العالم هي على المسار الخطأ. اما توماس فريدمان، المعلّق المعروف في صحيفة «نيويورك تايمز» (عدد 18/5/2006) فقد أكد ان آخر استطلاعات الرأي كشفت أن نسبة مؤيدي بوش بين الأمريكيين هبطت الى 29 في المئة فقط. ولعل سخط الأمريكيين على بوش مردّه الى اخفاقه المدوّي في العراق حيث اقترب عدد الجنود النظاميين القتلى من عتبة الـ 300 قتيل. وقد وفّر العالم الاقتصادي المعروف الفائز بجائزة نوبل جوزف ستيغلتز أرقاما مزعجة لعدد الجرحى والمتقاعدين المحتاجين الى معالجة طبية، وأخرى مذهلة لحجم خسائر الاقتصاد الأمريكي بسبب الحرب. ففي مقابلة معه ظهرت في «شبيغل اون لاين» بتاريخ 5/4/2006 أكد ستيغليتز ان عدد الجرحى المصابين بجروح بالغة بعضها في الرأس والدماغ تجاوز الـ 17000 جريح، وان عدد الجرحى المصابين بجروح اقل خطورة انما تستوجب المعالجة بلغت، باعتراف ادارة بوش ذاتها في شهر حزيران/ يونيو من العام الماضي نحو 103000 جريح، وان تكلفة الرعاية الطبية لكل منهم تقارب الأربعة ملايين دولار ما يرفع التكلفة الاجمالية للرعاية الطبية المتوجبة لهذه المجموعة الكبيرة الى نحو 35 مليار دولار. أما التكلفة الاجمالية للحرب بكل أفرعتها البشرية والمالية والاقتصادية وما يتعلق منها بصيانة المعدات العسكرية أو تجديدها فانها تقارب في تقديره 2 تريليون (ألف مليار) دولار!

ثانية القضايا الساخنة تصاعداً أسعار النفط الى عتبة الـ 70 دولاراً للبرميل وانعكاس ذلك على معيشة الأمريكيين وقلقهم المتزايد من أخطار اعتماد الولايات المتحدة على استيراد النفط من الخارج. ويقول ينكلوفيتش في مقالته المشار اليها آنفا ان تسعة من اصل كل عشرة أمريكيين جرى استطلاع رأيهم أعربوا عن قلقهم من هذه المشكلة ووضعوها في رأس قائمة من 18 قضية يعتبرونها الأكثر مدعاة للقلق في البلاد، وان 90 في المئة من الأمريكيين يعتقدون بان افتقار بلادهم الى الاستقلال النفطي يعرّض أمنها للخطر.

ثالثة القضايا الساخنة علاقات الولايات المتحدة مع بقية العالم، خصوصا مع البلدان الاسلامية، حيث تسود حال من العداء والحقد والعنف. فالولايات المتحدة منخرطة في حرب ضروس مع منظمات الاسلام الراديكالي، بشتى تلاوينها، في العراق وأفغانستان. وهي ضالعة بلا تردد في دعم اسرائيل بالمال والسلاح ضد الشعب الفلسطيني ومنظماته المقاومة. وهي متهمة بأنها محرضة لحكومات قمعية في عدة دول اسلامية ضد شعوبها الأمر الذي تسبّب في اندلاع حروب أهلية في أفغانستان والصومال والعراق وباكستان واندونيسيا والفلبين والسودان والتشاد والجزائر وغيرها. ويقول ينكلوفيتش في مقالته أن نسبة الأمريكيين الذين يشعرون بقلق شديد جراء الحقد على الولايات المتحدة في البلدان الاسلامية قد بلغت في استطلاع شهر حزيران/يونيو من العام الماضي 40 في المئة، وان هذه النسبة انخفضت الى 34 في المئة في الاستطلاع المُجرى خلال شهر كانون الثاني/ يناير الماضي، ربما بسبب انحسار أخبار تعذيب المساجين العراقيين وامتهانهم في سجن أبو غريب التي بلغت ذروتها في العام الماضي. ومع ذلك، فان ما من شيء، في رأي ينكلوفيتش، يضمن استمرار انخفاض نسبة العداء لأمريكا في العالم الاسلامي حيث حمّل الأمريكيون نسبة عالية (64 في المئة) حكومتهم مسؤولية الاخفاق في اقامة علاقات طيبة مع الشعوب الاسلامية، علماً أن نسبة ملحوظة (33 في المئة) قالوا ان الأفعال والتصرفات الأمريكية مسؤولة عن صعود التطرف الاسلامي في شتى أنحاء العالم.

هذه القضايا الساخنة وغيرها ستترك أثراً سلبياً في نفوس الأمريكيين تجاه ادارة بوش والحزب الجمهوري الحاكم. واللافت أن ينكلوفيتش رصد في استطلاعه الأخير صعود نسبة الساخطين على ادارة بوش في صفوف المتدينين والمواظبين على حضور المناسبات الدينية. ففي الاستطلاع الذي أجراه في حزيران/يونيو من العام الماضي أبدى 45 في المئة من المتدينين قلقهم من تزايد القتلى الأمريكيين في العراق. أما في الاستطلاع الأخير (يناير 2006) فقد ارتفعت نسبة هؤلاء الى 56 في المئة. والجدير بالذكر ان بوش كان حظي بنسبة مئوية عالية من أصوات المتدينين ضمنت له الفوز بولاية رئاسية ثانية. لهذه الأسباب ولغيرها يبدو ان الحزب الديمقراطي يتجه الى الفوز في الانتخابات النصفية مطلع شهر تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. علماً انه لا يلزمه الا انتزاع 15 مقعداً ليكفل سيطرته على مجلس النواب.

ان فوز الديمقراطيين في الانتخابات لا يضمن بالضرورة عزوف واشنطن عن سلوك طريق العنف ضد الاسلام الراديكالي او صرف النظر عن ضرب منشآت ايران النووية. انه يعني، بالدرجة الأولى، شعور الشعب الأمريكي ببهاظة تكلفة الحرب، وبلا جدوى سياسات بوش في مجالات عدة، وعدم استعداده لتحمل المزيد من الخسائر البشرية والمادية في الحاضر والمستقبل. ولا شك في ان بوش وفريقه سيفهمون مغزى هذه الرسالة، والأرجح أنهم سيبنون بموجبها على الشيء مقتضاه.

بقي أن نشير الى ان التغيّر المتوقع في ادراك الشعب الأمريكي للمخاطر الناشئة عن القضايا الثلاث الساخنة وسلوكيته المغايرة تجاهها يتوقفان على أداء «الاسلام الراديكالي» في الأشهر الخمسة القادمة. أليس هو الموجِّه والمحرك والعامل الرئيسي في كل من الساحات الثلاث: المقاومة، والنفط، والعداء المتعاظم لأمريكا في العالم؟

* كاتب وسياسي من لبنان

الثوابت والتناقضات في السياسة الامريكية الخارجية

د. سعيد الشهابي *

■ ما هو الثابت وما هو المتغير في السياسة الخارجية الامريكية؟ لو استطاع أحد الاجابة بشكل قاطع على هذا السؤال لأمكن التعامل مع تلك السياسة بقدر من الموضوعية يقلل من اضرار المواجهة المباشرة مع اكبر قوة عسكرية في العالم في الوقت الحاضر. فليس هناك من يريد الدخول في صراع عسكري مباشر مع الولايات المتحدة، سوى المجموعات السرية التي تعمل خارج الأطر الجغرافية المعروفة. فالحرب مكلفة جدا ماديا وبشريا، وغير مضمونة النتائج. والدول التي تجد نفسها في مواجهة مع الولايات المتحدة لم تتخذ قرار تلك المواجهة، بل وجدت نفسها مستهدفة من قبل الساسة في واشنطن الذين يقررون، وفق معاييرهم الخاصة، أجندة الصراع وأساليبه وأهدافه. ويعيش العالم في الوقت الحاضر صراعا قويا حول المرجعية السياسية والشرعية لدوله، بين الامم المتحدة والولايات المتحدة الامريكية. ويفترض ان الامن والسلام الدوليين محكومان بشرائع الامم المتحدة التي تمثل التوافق الدولي، ولكن هناك صراعا بين واشنطن (عاصمة الحكم الامريكي) ونيويورك (المقر الرئيسي للامم المتحدة) حول مرجعية القرار الذي ينظم العلاقات الدولية ويحاصر اسباب التوتر والاضطراب بين الدول. هذا الصراع يزداد حدة عندما يتضارب الموقف بين واشنطن ونيويورك، ويهدأ عندما يتقاطع. وفي السنوات الاخيرة ازداد التضارب بين الطرفين، خصوصا بعد حرب العراق في 2003 لان الامم المتحدة لم توفر غطاء للحرب الانكلو ـ أمريكية ضد بغداد، ويتوقع ان يتطور هذا التضارب فيما لو أصرت واشنطن على استهداف ايران بأساليبها الخاصة، بعيدا عن الارادة الدولية التي رفضت حتى الآن الانصياع للضغوط الامريكية.

فهل هناك اذن مشكلة بين العالم والولايات المتحدة؟ لا شك في ذلك. وهي مشكلة خطيرة لانها تحدث بين طرفين: أحدهما يسعى لاحتواء الامور بالاساليب الدبلوماسية ضمن الأطر التي توافق العالم بشأنها لمنع الحروب، والآخر ينطلق على اساس قوته العسكرية لفرض سياساته، حتى لو كان ذلك خارجا على الشرعية الدولية. كفتان تتنافسان في ميزان القوى، احداهما تمتلك السلاح والاقتصاد، والاخرى تمتلك الارضية الاخلاقية الناجمة عن التوافق الدولي. انه صراع يود العالم ان لا يحدث لانه لا يخدم احدا في شيء. الخلاف بين العالم والولايات المتحدة له مصاديق عديدة، في مقدمتها الخلاف حول المرجعية السياسية والقانونية التي تمثلها الامم المتحدة والتي ترفضها (عمليا) الولايات المتحدة. ومن مصاديق الخلاف رفض واشنطن التصديق على اتفاقية كيوتو للحد من انبعاث الغازات المضرة بالبيئة، والمحكمة الجنائية الدولية، والسجون غير القانونية خصوصا سجن غوانتنامو، والسجون السرية في عدد من البلدان الاوروبية، بالاضافة الى سياسات واشنطن الاقتصادية التي تحمي بموجبها منتجاتها خلافا لنصوص اتفاقات التجارة الحرة. وفي الاسبوع الماضي صدر تقرير عن لجنة مكافحة التعذيب التابعة للامم المتحدة يدين ممارسة التعذيب في تلك السجون، ويطالب الحكومة الامريكية بالتوقف الفوري عن تلك الانتهاكات. جاءت الانتقادات في تقرير من احدى عشرة صفحة بعد ان بحث عشرة من خبراء حقوق الانسان ملف الولايات المتحدة حول مدى التزامها بمعاهدة الامم المتحدة حول منع التعذيب التي أقرت في العام 1984. وقال التقرير: «على الدولة المعنية التوقف عن اعتقال اي شخص في سجن غوانتنامو واغلاق المعتقل». واضاف «ان اللجنة قلقة ازاء الادعاءات بان الولايات المتحدة تدير سجونا سرية لا يسمح للجنة الدولية للصليب الاحمر بزيارتها». وطالبت اللجنة بعدم تسليم المعتقلين الى اي بلد يحتمل ان يتعرضوا فيه للتعذيب. ولتأكيد عدم ارتياح اصدقاء واشنطن من سياساتها في مجال حقوق الانسان، كرر المدعي العام البريطاني يوم السبت الماضي دعوته واشنطن لغلق سجن غوانتنامو. جاء ذلك بعد ان رفضت واشنطن طلبه الذي طرحه قبل اسبوع بغلق السجن، الامر الذي يؤكد عمق الانزعاج من السياسات الامريكية وتنكرها لقيم حقوق الانسان، حتى لدى اقرب أصدقائها.

مشكلة الطرف الامريكي انه لا يقدم للعالم سياسة ثابتة لسياسته الخارجية وعلاقاته مع الدول والمجموعات السياسية خارج الحدود الامريكية. وكثيرا ما اتسمت تلك العلاقات بالاضطراب والابتعاد عن مبدئية المواقف، واعتماد المصالح الآنية بدلا عن الخطط والمبادئ الثابتة البعيدة المدى. وهناك ابعاد ثلاثة ثابتة في سياسة واشنطن الخارجية، وما عداها فهو خاضع للتغيرات المفاجئة والتناقض في اغلب الاحيان. هذه الابعاد هي: الموقف الداعم لقوات الاحتلال الاسرائيلية، وهي مسألة ثابتة في علاقات الولايات المتحدة بالعالم الخارجي ولا تخضع للنقاش او المساومة، حتى لو كانت تلك العلاقات على حساب المصالح القومية الامريكية في بعض الاحيان. البعد الثاني يتمثل بالسعي الامريكي لتأمين الامدادات النفطية بالكمية والسعر المناسبين. ويمثل هذا البعد عاملا مهما في توجيه بعض المواقف والسياسات، ومنها ما يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي. اما البعد الثالث فهو دعم انظمة الاستبداد في اطار زواج مصلحي بين امريكا وهذه الانظمة. في ما عدا هذه الثوابت، يمكن ملاحظة حالة من الاضطراب والتناقض في علاقات الادارات الامريكية بالقوى والحكومات الاخرى. ويمكن الاشارة الى الوضع المتوتر في الصومال في الوقت الحاضر كمؤشر على تناقض السياسات الامريكية وتضاربها، وتجاربها غير الناجحة في افغانستان والعراق ودول امريكا اللاتينية. ويضاف الى ذلك الموقف الامريكي من قضايا المشاريع النووية وحقوق الانسان والديمقراطية. فأية قراءة متأنية لهذه القضايا سوف تؤكد حالة الاضطراب والتشوش في سياسات واشنطن، وما لذلك من انعكاسات سلبية وتشويش على العلاقات مع حلفائها.

المعروف ان الولايات المتحدة الامريكية سحبت قواتها من الصومال على عجل في العام 1993 بعد ان قامت مجموعات مسلحة بسحل جثث 18 من جنودها في شوارع مقديشو. واذا كان الامريكيون يتطلعون لتناسي تلك الحادثة المؤلمة لهم، فقد جاء فيلم «سقوط الصقر الأسود» الذي صدر قبل خمسة اعوام ليبقي مشاهد تلك الحادثة ماثلة في اذهان الامريكيين. اما الحكومة الانتقالية في الصومال فقد ابدت انزعاجا واضحا من السياسة الامريكية مؤخرا متهمة اياها بالتواطؤ مع امراء الحرب الذين شنوا الحرب ضد قواتها واخرجوها من مقديشو قبل ثلاثة عشر عاما. وترى الحكومة ان السياسة الامريكية تشجع اولئك الزعماء الذين يسعون لابقاء البلاد في حالة اضطراب امني متواصل يوفر الظروف الملائمة لانتشار عناصر تنظيم «القاعدة» في البلاد. وفي الاسبوع الماضي رفض مسؤولان امريكيان في واشنطن الاجابة على اسئلة الصحافيين حول ذلك، وهما توني سنو، المتحدث باسم البيت الابيض، وشون ماكورماك الناطق باسم الخارجية. اما الرئيس الصومالي الانتقالي، عبد الله يوسف أحمد، فلم يخف انزعاجه من الموقف الامريكي متهما اياه بدعم المتمردين لاضعاف حكومته. هذا التناقض الامريكي يكشف تأرجح سياسات واشنطن الخارجية، وهي السياسات التي ادت الى كثير من التعقيدات السياسية والامنية في العالم. فبعد انسحاب القوات السوفياتية من افغانستان في 1989، بدأت ادارة الرئيس كلينتون بالضغط على الرئيس الافغاني آنذاك، برهان الدين رباني، لطرد «الافغان العرب» من بلاده، وادى ذلك الى انتشارهم في كافة الاصقاع، ومنها الصومال. وكان من النتائج المباشرة لتلك السياسة عودة عدد كبير من المقاتلين الجزائريين الى بلادهم. ووفر الغاء الممارسة الديمقراطية في ذلك البلد في 1992 ظروفا مواتية لتلك العناصر لشن حرب شرسة ادت الى مقتل اكثر من 150 الفا من الجزائريين. وما تزال مشاهد القتل الجماعي واساليب الذبح الفظيعة في القرى والمدن الجزائرية حية في اذهان الذين تابعوا الازمة الجزائرية التي ما تزال ذيولها مستمرة. الولايات المتحدة هي تلك دعمت بعض العناصر المقاتلة في افغانستان ومنهم أسامة بن لادن لمواجهة القوات السوفياتية، ثم ساهمت في تأسيس حركة «طالبان» لمواجهة حكومة المجاهدين، وفي كلتا الحالتين كانت نتائج تلك السياسة كارثية للولايات المتحدة وحلفائها.

وقبل ذلك دعمت واشنطن العراق في حربه ضد ايران، وما هي الا فترة قصيرة بعد ذلك لا تتجاوز العامين، حتى وجدت واشنطن نفسها في مواجهة مباشرة مع نظام صدام حسين في اثر اجتياح الكويت، فشنت حربا مدمرة ضد العراق لم يشهد العالم مثيلا لها من حيث استعمال التكنولوجيا المتطورة والآثار البيئية المدمرة ليس في العراق والكويت فحسب، بل في منطقة الخليج كلها. حلفاء واشنطن يدركون خطر السياسة الامريكية المتقلبة، وعدم استنادها الى ثوابت واضحة او مبادئ وقيم مقدسة. وبعد حرب الكويت طرحت واشنطن مسألة امتلاك العراق اسلحة دمار شامل، وعاقبت الشعب العراقي بعقوبات مروعة لعشرة اعوام متواصلة، ثم شنت الحرب التي اسقطت نظام صدام حسين، ليكتشف العالم، مرة اخرى، كذب الادعاءات الانكلو ـ أمريكية بعد ان فشلت قوات الاحتلال في اكتشاف أثر للاسلحة التي يفترض ان تكون لدى العراق. ومرة اخرى فوجيء العالم بمقولات جديدة مفادها ان الحرب كانت بهدف نشر الديمقراطية في المنطقة، وطرحت مقولة «الشرق الاوسط الكبير» تارة، ومشروع «الشراكة الديمقراطية» تارة اخرى، كعناوين أكثر تمدنا وأقل عسكرة. وانشغل الكتاب والمفكرون بمناقشة هاتين الاطروحتين، والموقف منهما، وكأنهما اصبحا يمثلان حجر الزاوية في السياسة الامريكية الخارجية. ولكن سرعان ما تبددت الآمال، فعادت حليمة لعادتها القديمة، واصطفت ادارة الرئيس جورج بوش مع قوات الاحتلال الصهيونية والانظمة القمعية في المنطقة. فرفضت قرار الشعب الفلسطيني الذي صوت لنظمة حماس، ورفضت التحاور معها وحثت حلفاءها على مقاطعتها، وتمارس اليوم حصارا اقتصاديا على الشعب الفلسطيني شبيها بالحصار الذي فرض على العراق. ومارست ضغوطا هائلة على الساسة العراقيين الجدد عندما رشح افراد لا ترغب واشنطن فيهم لمناصب حساسة في الحكومة، وتوجه كبار المسؤولين الامريكيين والبريطانيين الى بغداد لفرض سياسات بلديهما. وفي منطقة الخليج تراجعت واشنطن عن وعودها الاولى بالترويج للديمقراطية، واعلنت مجددا دعمها للانظمة غير الديمقراطية في مجلس التعاون الخليجي، وتخلت عن دعم النشطاء السياسيين في المملكة العربية السعودية الذين زجت السلطات بهم في السجون بسبب مواقفهم المطالبة بالانفتاح والاصلاح السياسي. وأوضحت لمعارضي حلفائها في البحرين بانها ترفض معارضتهم، وانها غير مستعدة للتحاور الا مع من يشاركون في نظام الحكم الاستبدادي. وفي مصر غضت واشنطن طرفها عما يمارسه النظام بحق معارضيه، خصوصا من جماعة الاخوان المسلمين وبعض الرموز الاخرى مثل انور نور، الذين اودعوا السجون بسبب مطالبتهم بالاصلاح السياسي وانهاء الاستبداد الفردي والعائلي.

هذه الحقائق تثير في أذهان المعنيين بالسياسة الخارجية الامريكية، سواء حلفائها الغربيين ام الناشطين في بلدان الشرق الاوسط، تساؤلات حول السياسة الخارجية لواشنطن، ومدى قدرتها على طمأنة الآخرين بوجود سياسة ثابتة وواضحة في اذهان المسؤولين في البيت الابيض. وفي ظل هذه السياسات المضطربة والمتأرجحة ينتاب الكثيرين شعور باليأس من حكمة الدولة الكبرى في العالم على التعايش السلمي مع دول العالم الاخرى، ومدى قدرتها على المساهمة الايجابية في تشييد صرح سياسي عالمي يتميز بالاستقرار والامن والديمقراطية والعدالة. فتجربة العقود الاربعة الاخيرة (منذ حرب 1967) تكشف ازمة السياسة الامريكية في المنطقة وعدم قدرتها على استيعاب التغيرات والتطلعات لدى شعوبها. وقد تورط حلفاؤها الذين سايروها بدون مساءلة في مواقف عادت عليهم بالخسارة، كما هو حال رئيس الوزراء البريطاني حاليا، الذي اظهرت آخر استطلاعات الرأي العام ان شعبيته انخفضت الى اقل من 30 بالمئة. فهل بالامكان في ظل هذه الحقائق الاعتماد على الدور الامريكي في التغيير نحو الافضل؟ ان بامكان الولايات المتحدة الامريكية ان تتحول الى قوة للخير، ولكن زعماءها يصرون على غير ذلك، ويجرون بلادهم لسياسات ومواقف تتضارب مع مبدأ التوافق الدولي والعمل المشترك في اطار الامم المتحدة. فهل هذا ما يريده الشعب الامريكي؟

* كاتب وصحافي بحريني يقيم في لندن

خطة اولمرت لتفكيك «القنبلة الديمغرافية»

جواد البشيتي

■ إذا كانت إسرائيل تملك «القنبلة النووية»، وترى فيها، وفي منع العرب من امتلاكها، حصنها الحصين، والسلاح الأكفأ من سواه في درء مخاطر محتملة عن أمنها أو وجودها القومي، فإن الفلسطينيين يملكون ما يمكن تسميته «القنبلة المنوية»، التي يدعوها الإسرائيليون «القنبلة الديمغرافية»، فبعد أربع سنوات قد يتساوى عدد الفلسطينيين مع عدد اليهود في أرض فلسطين التاريخية، أي بين النهر والبحر. عدد الفلسطينيين الآن في داخل إسرائيل، والذين يسمون «عرب إسرائيل»، 1,13 مليون نسمة. وعددهم في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية 3,88 مليون نسمة. وعددهم في الشتات يزيد عن 5 ملايين نسمة. ومع حلول عام 2010، يصبح عدد الفلسطينيين ما بين النهر والبحر 6 ملايين نسمة، وعدد اليهود 6 ملايين نسمة أيضا.

ولكم أن تتصوروا النتائج والعواقب المترتبة على التطورات الثلاثة المحتملة الآتية: قيام دولة قومية للفلسطينيين مستقلة ذات سيادة، ويشمل إقليمها الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في حرب حزيران (يونيو) 1967، وإقرار هذه الدولة، مع المجتمع الدولي، بحق كل لاجئ فلسطيني في أن يكون مواطنا فيها يتمتع بكل حقوق المواطنة ولو ظل مقيما في خارجها، أو يتمتع بجنسية أخرى، ونجاح «عرب إسرائيل» في إحراز المساواة الكاملة في حقوق المواطنة مع اليهود.

لكم أن تتصوروا تلك النتائج والعواقب حتى في حال حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بما يتفق مع «رسالة الضمانات» التي تسلمها شارون من بوش، والتي يفكّر اولمرت في إدخال تعديلات عليها، ففي هذه الرسالة التزمت الولايات المتحدة حلا لمشكلة اللاجئين يقوم على ركنين: منع عودتهم إلى إسرائيل، وجعل الدولة الفلسطينية المقبلة مكانا يمارسون فيه حقهم في العودة.

الحقائق والاحتمالات الديمغرافية تلك ما زالت تستبد بالتفكير السياسي والاستراتيجي الإسرائيلي، فـ«القنبلة الديمغرافية» الفلسطينية كانت كامنة في «خطة اولمرت»، التي بموجبها ينبغي لإسرائيل أن تبتكر من الحلول ما يسمح لها بجعل «يهوديتها» و«ديمقراطيتها» بمنأى عن خطر هذه القنبلة.

واولمرت يفهم «الديمقراطية» في إسرائيل على أنها امتداد طبيعي وحتمي لوجود وبقاء أكثرية ديمغرافية يهودية بين مواطنيها. ويفهم تلك الأكثرية على أنها الوجه الآخر لـ«الانفصال» عن الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية. ويفهم هذا الانفصال على أنه «انفصال ديمغرافي» في المقام الأول، فالجزء الأكبر من أراضي الضفة الغربية يجب ضمه إلى إسرائيل بعد تركيز الاستيطان اليهودي فيه.

ومع إمعان النظر في «البعد الديمغرافي ـ الجغرافي» الذي تنطوي عليه «خطة اولمرت» يصبح ممكنا الاستنتاج أن هدفها النهائي هو جعل «الدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة» مكانا تُستجمَع فيه، وتُركّز، كل عوامل ومقومات «الترحيل الجماعي» للفلسطينيين، أو ما يسمى «الترانسفير الطوعي».

وإذا كان شارون قد تحدث عن «الأمن» سببا لإخراج المستوطنين والجنود الإسرائيليين من قطاع غزة، أي لانفصال إسرائيل عن الفلسطينيين هناك، فإن خليفته اولمرت يتخذ «الحفاظ على غالبية يهودية واضحة وعلى الديمقراطية في إسرائيل» سببا للانفصال عن الفلسطينيين في الضفة الغربية. وقد تظهر، مستقبلا، خطة إسرائيلية ثالثة للانفصال عن «عرب إسرائيل»، فهذا الانفصال يمكن أن يكون هو معنى كلمة «واضحة». وإذا ما حدث «الانفصال الثالث» فإن «محتواه الإقليمي» سيكون مشابها للمحتوى الإقليمي للانفصال الثاني في الضفة الغربية، أي أن «عرب إسرائيل» مع أراضيهم، في معناه الضيق، قد يُضمّون إلى تلك الدولة الفلسطينية. وليس مستبعَدا أن يكون هذا هو من التعديلات التي ينوي اولمرت إدخالها على «رسالة الضمانات»، فإذا كان شارون قد نجح في الحصول على وعد من الرئيس بوش بمنع عودة اللاجئين، أو لاجئين، إلى إسرائيل، فإن اولمرت قد ينجح في الحصول منه على وعد بتعزيز يهودية إسرائيل من خلال انفصالها عن «عرب إسرائيل».

لقد خلق قيام دولة إسرائيل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ويريد اولمرت للدولة الفلسطينية المقبلة والمنبثقة من خططه الانفصالية أن تكون قوة طرد ونبذ للفلسطينيين من سكانها، فبين النهر والبحر لا مكان إلا لأقلية ديمغرافية فلسطينية يُعاد إنتاجها في استمرار بقوى اقتصادية في المقام الأول.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(212 37)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith